THE FIRST DIRECT ELECTIONS OF THE IRAQI PARLIAMENT ON JANUARY 17,1953 IN U.S.A. SECRET DOCUMENTS, PUBLISHED FOR THE FIRST TIME

Mohammed H. Kuter AL RABAY ¹

Dr, Mustansiriyah University, Iraq

Abstract

This research entitled with ' the Iraqi Parliament first elections on 17 January,1953 as tackled by the classified US documents published for the first time.'

It examined the classified reports and cables sent by the US Embassy in Baghdad and its consulate in Basra to the US Department of State between October,1952 until the end of the elections on 17 January,1953.

The thorough study of the documents disclosed how the US Embassy went far in its intervention in the Iraqi internal affairs to convey a clear idea to the US Department on the Iraqi political landscape and parties that won the direct elections and to increase its domination on Iraq at that time.

Key words: Elections, Documents, American, Secret, First.

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.12.18>

¹ drmohmedhushimalrobayeai@gmail.com

الانتخابات المباشرة الأولى لمجلس النواب العراقي 17 كانون الثاني 1953 في وثائق سرية أمريكية تُنشر للمرة الأولى

محمد هاشم خويطر الربيعي

د. الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص:

في خضم الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، سعت الأخيرة إلى الاهتمام بدول الشرق الاوسط، ومنها العراق، لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية، وعليه حدد صانعو السياسة الأمريكية في واشنطن أهدافهم في العراق، وغيره، بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتعزيز دفاعه ليصبح قادراً على مقاومة ((التغلغل الشيوعي المزعوم))، وكلفت وزارة الخارجية، يومها، سفارتها ببغداد بمراقبة التطورات الداخلية في العراق، وجمع أكبر المعلومات عنه، بما في ذلك الانتخابات المباشرة لمجلس النواب العراقي في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣، ويتوافر الوثائق السرية الأمريكية غير المنشورة بين أيدينا، أصبح من الممكن أن نسلط الضوء على تلك المرحلة من مراقبة السفارة الأمريكية ببغداد لموضوع الانتخابات المباشرة الأولى، ولا سيما عندما بدأت القوى السياسية العراقية الفاعلة آنذاك المطالبة بالانتخابات المباشرة في تشرين الأول ١٩٥٢ ولغاية انتهاء الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣. وقد أنطوت الدراسة على مقدمة ومدخل تعريفي.. ومحور وقائع الانتخابات المباشرة الأولى في ضوء الوثائق الأمريكية غير المنشورة، وخاتمة وملخص باللغة الإنكليزية.

الكلمات المفتاحية: انتخابات، وثائق، أمريكية، سرية، الأولى.

المقدمة

فرضت ظروف الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة من المتغيرات، كانت تدفع باتجاهات ومعطيات جديدة، ولا سيما في تاريخ العلاقات الدولية. يومها، انصبحت جهود الدبلوماسية الأمريكية في الاهتمام بالتطورات الداخلية في دول الشرق الاوسط، ومنها العراقية، ومتابعتها عن كثب، وتأتي الانتخابات المباشرة الأولى لمجلس النواب العراقي في 17 كانون الثاني 1953، في سياق ذلك.

يؤلف التصدي لدراسة السياسة الأمريكية تجاه العراق، موضوعاً حيوياً وعلمياً ومطلوباً في آن، كونه مليئاً بالدروس على أساس إنموذج للعلاقات بين دولة عظمى وأخرى من بلدان العالم الثالث، تتحكم فيها مجموعة من القوى الدولية بدرجات متفاوتة، ومن منطلقات متباينة، وفي واقع الحال، يدخل موضوع البحث ضمن اهتمام الباحث ومتابعته، كون اختصاصه الدقيق تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث والمعاصر، وأغلب دراساته السابقة تناولت جانباً مهماً من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها مع دول المنطقة.

للوثائق الأمريكية غير المنشورة، أهمية استثنائية، في أية دراسة تتناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان حصولنا على مجموعة من الوثائق السرية الأمريكية غير المنشورة التي يعود تاريخها إلى سنتي 1952 و1953، دافعاً مهماً للباحث للتصدي لهذه الدراسة التي اهتمت بموضوع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانتخابات المباشرة الأولى لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي. مع الأخذ بالحسبان أن الوثائق الأمريكية التي استخدمت في هذه الدراسة عكست وجهة نظر السفير الأمريكي ببغداد بورتن بيرري الذي باشر بمهام عمله في السفارة في 11 آب 1952، وهيأته الدبلوماسية بما في ذلك قنصليتها في البصرة.

مدخل تعريفي:

ضم القانون الأساسي العراقي (الدستور) (صادق عليه المجلس التأسيسي العراقي في 10 تموز 1924، وتم نشره في 21 آذار 1925) 123 مادة موزعة على عشرة أبواب مع مقدمة. بحث الباب الثالث منه "السلطة التشريعية" وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك ومجلسي النواب والأعيان، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها، كما حدد شروط العضوية في مجلس الأمة ومدتها. ويتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور، أما مجلس الأعيان فيعين أعضاؤه من قبل الملك (1).

وتبع مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على الدستور في عهد الملك فيصل الأول (1921 1933)، تشريع قانون انتخابات النواب في 2 آب 1924، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 22 تشرين الأول 1924، ونص على الانتخاب غير المباشر والتصويت السري، واعطى حق الانتخاب للذكور فقط على أن يكون عراقي الجنسية واكمل العشرين من عمره، ولم يخسر حقوقه المدنية وغير محكوم عليه بالسجن بجريرة أو جنحة تمس شرفه، وليس مجنوناً أو معتوهاً، وبعد كل المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط "منتخبون اولون"، يستطيعون أن يصوتوا للمنتخبين الثانويين، ويقابل كل منتخب ثانوي 250 منتخباً أولياً ووظيفة المنتخبين الثانويين انتخاب النواب (2).

أجريت أول انتخابات نيابية في العراق لأول مجلس نيابي في عهد وزارة ياسين الهاشمي (1882 1937) في يوم 16 تموز 1925، ويومها، انتخب رشيد عالي الكيلاني (1892 1965) رئيساً لأول مجلس نيابي (3).

وقد بلغ عدد الدورات الانتخابية اثني عشر دورة، حتى 30 تموز 1952، وقد جرت بالانتخاب غير المباشر (4). ثم جرت أول انتخابات مباشرة في دورة المجلس الثالثة عشرة في 17 كانون الثاني 1953، واستمر عمل مجلس النواب حتى الدورة السادسة عشرة التي بدأت في 10 مايس 1958، وانتهت في 9 حزيران من السنة نفسها، على أن يدعى إلى عقد اجتماعه الأول في دورته الانتخابية السادسة عشرة، في 1 كانون الأول 1958، ولكن قيام الجمهورية العراقية في 14 تموز 1958 (5)، أنهى هذه الدورة والحكم الملكي برمته.

الانتخابات المباشرة الأولى لمجلس النواب العراقي 17 كانون الثاني 1953 في وثائق سرية أمريكية تُنشر للمرة الأولى: أسهمت المتغيرات الجديدة في العراق بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، واشتداد الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة كل طرف استمالة أكبر عدد ممكن إلى جانبه، إلى سعي الأوساط الدبلوماسية الأمريكية الحثيث لتكثيف جهودها لمراقبة التطورات الداخلية في العراق، بسبب أهميته الاستراتيجية والاقتصادية الاستثنائية.

وإنّ هذا التطور في العلاقات الدولية، سعت واشنطن إلى تعزيز وجودها في العراق، لاسيما بعد أفول نجم بريطانيا وتخليها عن دورها في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947، ولم يكن ذلك بمعزل عن متطلبات الامن القومي الأمريكي باتجاه تعزيز نفوذها في العراق، لكي تتمكن من التصدي للسياسة السوفيتية في ظروف الحرب الباردة (6). وعلى الرغم من ذلك، كانت الأوساط الدبلوماسية الأمريكية في العراق تتحرك بتأن، ولاسيما بعد أن تبنت حكومتها "سياسة الاحتواء".

في ضوء ما تقدم، حدد صانعو السياسة الأمريكية، اهدافهم في دول الشرق الاوسط، ومنها العراق في حزيران 1952، على النحو الآتي: تقوية دول المنطقة اقتصادياً وعسكرياً لتصبح قادرة على مقاومة تغلغل النفوذ الشيوعي فيها بحسب ادعائهم، فضلاً عن زيادة تأثير النفوذ الأمريكي في دول المنطقة، وإتاحة المجال لحكومات دول المنطقة للمشاركة في مشاريع الدفاع عن المنطقة. عليه لجأت الحكومة الأمريكية إلى استخدام اساليب عدة لتحقيق اهدافها المذكورة آنفاً، منها، تزويد دول المنطقة بالسلح والمساعدات المالية لتعزيز دفاعها، وتنمية اقتصادها، وحث البنك الدولي للمساهمة بهذا الاتجاه، فضلاً عن محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الاوضاع الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) لدول المنطقة عن طريق مراكز المعلومات الأمريكية وبعثاتها الدبلوماسية الموجودة في هذه الدول (7).

وفي خضم التطورات السياسية في الشرق الاوسط والعراق تحديداً، اختارت وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس هاري (ترومان H.Truman) (1945 1953)، في شهر آب 1952 سفيراً جديداً لبلادها في العراق، هو بورتن بيرري (Burton Berry) الذي التحق بمنصبه في 11 آب 1952، وكان من اولويات مهام أعماله، مراقبة نشاط القوى السياسية في العراق، في سياق اهتمامه بالتطورات الداخلية العراقية، ومنها الانتخابات المباشرة. ولأشك في ان السفير بيرري ما كان يفكر في تقاوم الاوضاع الداخلية في العراق، الا من زاوية قلقه من أن يتحول العراق إلى منفذ يتغلغل الاتحاد السوفيتي من خلاله إلى المنطقة برمتها، وهذا بالتحديد هو الذي دفعه مع الهيئة الدبلوماسية الأمريكية في بغداد إلى أن تولي اهتماماً خاصاً، بقضية مطالب القوى السياسية العراقية بإجراء الانتخابات المباشرة لأعضاء مجلس النواب العراقي. فقد قدم بعض اعضاء مجلس النواب طلباً إلى الحكومة العراقية في شباط 1951 تضمن تعديل قانون الانتخاب غير المباشر، على أساس أن الانتخاب المباشر أفضل منه، انسجاماً مع احكام الدستور العراقي الذي منح المواطن العراقي ممارسته من دون صعوبة، خلافاً لطريقة الانتخاب على درجتين، فضلاً عن ذلك انها تقصر مدة الانتخابات وتبسطها، كما تضمن ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم، والاهم من ذلك كله، أن الانتخابات المباشرة تؤدي إلى دعم الحياة الحزبية، وعندما نوقش الطلب رفضه معظم اعضاء مجلس النواب الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخابات ضيقة (8).

أولت القوى السياسية العراقية وصحافتها، يومها، قضية الانتخابات المباشرة، اهتماماً كبيراً وعدتها أمراً حيوياً في الحياة السياسية العراقية. بيد أن حكومة نوري السعيد (1888 1958) الحادية عشرة (15 ايلول 1950 10 تموز 1952)، لم تستجب لمطالب القوى السياسية المعارضة، وقدمت "لائحة قانون تعديل انتخاب النواب رقم 11 لسنة 1946"، إلى مجلس النواب، واهم ماجاء فيه المادة السادسة التي نصت على "كل من وجه طعناً بإحدى طرق النشر المنصوص عليها في المادة 78 من قانون العقوبات البغدادي ضد الانتخابات التي تمت بمقتضى هذا القانون وبعد تصديق المضابط الانتخابية من قبل المجلس يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تتجاوز الـ 500 دينار أو بكلتا العقوبتين"، كما تضمن تعديل مدة الانتخابات، والغاء تمثيل اليهود في المجلس بعد أن هاجر أغلبهم إلى اسرائيل، وقد قبلت اللائحة

باكثرية في المجلس، واتهمت القوى السياسية المعارضة الحكومة بأنها كانت تهدف من اللائحة إلى رفض الهدف الأساسي بتطبيق الانتخابات المباشرة، وبعد تشريع اللائحة استقالت حكومة نوري السعيد في 10 تموز 1952 (9)، فعهد الوصي إلى مصطفى العمري (1885 1960) (12 تموز 1952 23 تشرين الثاني 1952) بتشكيل الحكومة في 12 تموز 1952 (10)، لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة القوى السياسية الوطنية للمطالبة بتعديل قانون الانتخاب، وكانت أحد أساليبها رفع مذكرات عدة إلى الوصي عبد الإله (1913 1958) الذي اعترف بوجود الفساد، وعليه دعا إلى عقد مؤتمر البلاط في 3 تشرين الثاني، حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين فضلاً عن رئيس الوزراء العمري وكامل الجادرجي (1897 1968) رئيس الحزب الوطني ومحمد مهدي كبة (1900 1984) رئيس حزب الاستقلال، وشدد رؤساء الأحزاب على أهمية الانتخاب المباشر، عدا نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري (11).

وفي ضوء ذلك، وافق مجلس الوزراء العراقي في 6 تشرين الثاني 1952 على تشكيل لجنة تضم فريقاً من كبار علماء القانون والإدارة على أن يشترك فيها ممثلون من الأحزاب السياسية، لتقوم بانجاز قانون الانتخاب المباشر، ومن ثم مصادقة مجلس النواب عليها (12). بيد أن القوى السياسية رفضت الاشتراك في اللجنة عدا حزب الاتحاد الدستوري، واقرحت القوى السياسية إصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً مع توفير الضمانات لحرية الانتخابات (13).

كان هذا التقاطع بين القوى السياسية المعارضة والحكومة العراقية بداية لانطلاق انتفاضة تشرين الثاني 1952 التي هزت أركان الحكم الملكي العراقي، وكادت أن تسقطه، بعد أن سيطر المتظاهرون على الشوارع العراقي في بغداد والمحافظات، الأمر الذي دفع الوصي لأن يطلب من مصطفى العمري تقديم استقالته في 23 تشرين الثاني 1952 وتكليف رئيس أركان الجيش العراقي نور الدين محمود (1899 1981) بتشكيل الوزارة (23 تشرين الثاني 1952 23 كانون الثاني 1953) في اليوم نفسه (14). هذه الأمور، وغيرها، كانت السفارة الأمريكية تراقبها عن كثب وتبلغ وزارة الخارجية الأمريكية برسانها وبرقيات تلك التطورات أول بأول.

تتوافر في الوثائق الدبلوماسية السرية غير المنشورة، حقائق كثيرة عن مدى اهتمام الأمريكيان بالانتخابات المباشرة. فقد أدرك السفير الأمريكي في بغداد بيرري أن الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء نور الدين محمود على نفسه في 24 تشرين الثاني 1952 بعد تسنمه السلطة، سيلزمه بإجراء انتخابات مباشرة. وجاءت في برنامجها على النحو الآتي "تأليف لجنة من كبار علماء القانون، والإدارة لاعداد لائحة قانون الانتخاب، على أساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة، بحيث تتم عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة"، التي سترفع قبل الانتخابات، الاحكام العرفية التي فرضت في لواء (محافظة) بغداد (15).

ومن المهم أن نشير هنا، إلى أن السفارة الأمريكية تابعت قضية الانتخابات حتى قبل تسنم نور الدين محمود سدة الحكم. ففي مذكرة برقم 383 أرسلها السفير الأمريكي ببغداد بيرري إلى وزارة الخارجية الأمريكية، حملت تاريخ 8 كانون الأول 1952، بين أن السفارة أعلمت وزارة الخارجية الأمريكية في 19 تشرين الأول 1952، بأن حزب الأمة الذي ترأسه صالح جبر (1890 1957) رفض التسوية التي قدمها رئيس الوزراء السابق مصطفى العمري بشأن قضية الانتخابات المباشرة، وهذا ما دفع - بحسب الوثيقة - الحزب إلى الانضمام إلى المعارضة، وانعكس هذا الأمر على وزراء العمري (جمال بابان وعبد الله الدموجي ونديم الباجه جي) بشكل بارز، ولذلك قدموا استقالاتهم، في الوقت نفسه، اتهم "رجال نوري السعيد"، العمري علناً بأنه "أخرق وجبان"، بسبب فشله في كبح "الاشكال المتطرفة لنشاط معارض" مثل دعواتهم العلنية للناس لـ "مقاطعة الانتخابات" (16).

يومها، استنتجت السفارة الأمريكية، أن الاسهامات في قلق جماعة نوري السعيد، وغيرهم، الحالي قدمها الوصي عبد الإله من خلال غيابه المطول في الخارج، مؤخراً بذلك تسوية قضايا الانتخابات، ومن خلال محاولاته قطع قاعدة حكومة العمري، ونوري السعيد عبر عداوته الشخصية مع صالح جبر ووجهة نظره تجاه مطالب المعارضة، فضلاً عن ذلك، أن العمري نفسه فاقد الشدة في كبح اشكال متطرفة لنشاط المعارضة. لقد اظهر جميع رجال الدولة المسؤولين في العراق هؤلاء، فقدانهم للتكتيك والتصور في التعامل مع قادة الأحزاب، مع قضية انتخابات مباشرة ومطالب أخرى للمعارضة، ولا يمكن لصالح جبر وقادة الأحزاب المتطرفة الثلاث - والكلام للسفارة الأمريكية أن يهربوا من حصتهم في اللوم على وجهة نظرهم المتصلبة ونداءاتهم للشعب بـ "مقاطعة" الانتخابات (17).

اقتنع السفير الأمريكي ببغداد بيرري، بأن الشيوعيين استفادوا من ضعف حكومة العمري وانهيارها، مما بدا وكأنه حادثة (اضراب الطلبة في كلية الصيدلة والكيمياء في 26 تشرين الأول 1952)، ثانوية لا صلة لها بالمعارك والسياسة المحتمدة، لتحقيق مفاجأة و جلب الطلبة {القوى الفاعلة ورأس الرمح الفعال في الانتفاضات التي شهدتها العراق الملكي} إلى الشارع. يومها استغل قادة المظاهرات عدم استعداد الحكومة لاتخاذ إجراءات قوية من وجهة نظر السفارة، وكان أحد اهدافهم على ما يبدو، كسر معنويات الشرطة وقد تحقق هذا بوضوح في مساء يوم 23 تشرين الثاني بحسب الوثيقة الأمريكية (18).

لم يَرُقْ اشتراك بعض قادة الأحزاب السياسية القانونية بالتظاهرات، للسفارة الأمريكية، وعدت اشتراكهم "امراً غير واضح"، على الرغم من ذلك فهتت السفارة، أن الأحزاب خططت للقيام باضرابات، عندما تعلن الحكومة موعد الانتخابات، وانها مستعدة لمقاومة الحكومة العراقية، بيد انها -اي المعارضة كانت غير متيقظة كفاية مثلما كانت الحكومة

العراقية نفسها. من ذلك كله توصلت السفارة إلى نتيجة مفادها، أن المعارضة "غير المخلصة"، استفادت بتوجيه شيوعي من تطور الأوضاع في بغداد، وتؤكد هذه الفرضية – من وجهة نظر السفارة شكوى تصف أولئك الذين عارضوا النظام الملكي، من أن "الشيوعيين تحركوا"، وأحدثوا اضطرابات، أدت إلى أن تصدر الحكومة العراقية أحكاماً عرفية في بغداد وحل الأحزاب (19).

في حدود الوثائق الأمريكية المتوافرة بين أيدينا، أن الملاحظة المثيرة للاهتمام، أن السفارة الأمريكية في بغداد، وبعد تسنم العسكري (نور الدين محمود) دفة الحكم في 23 تشرين الثاني 1952، التفتت أكثر من أي وقت مضى للبحث والتحري عن منابع الانتفاضة، من خلال التركيز على دراسة أسباب الانتفاضة، وأهدافها في الفكر والممارسة. فقد استنتجت السفارة، أن ستكون هناك أشهر تبعات بشأن التظاهرات التي قادها والمسؤول في المقام الأول عنها، الحزب الشيوعي "غير القانوني"، وتحديدًا عن الهجمات ضد منشآت اجنبية، ومن المرجح أن تكون هناك جدالات مريرة فيما يتعلق من المسؤول عن التظاهرات، العمل الذي يجب أن يتخذ لنقاديها، وماذا يجب فعله لمنع تظاهرات مستقبلية، وبالتحديد خلال الانتخابات المباشرة الوشيكة، وتوقعت السفارة، سيكون هناك كره وارتياح متبادل يظهر من حيث لم يكن موجوداً قبلاً. وحتى تأخذ التبعات صوراً واضحة وتكتمل التحقيقات وتترسخ نوايا الحكومة الجديدة، لن تكون الصورة السياسية واضحة (20).

هذه الأمور وغيرها، تفسر على الأقل لنا، لماذا أخضعت السفارة الأمريكية في بغداد تطورات الوضع السياسي الداخلي في العراق، ولاسيما الانتخابات المباشرة، لدراسة مكثفة مع سفارة بريطانيا في بغداد. فبعد لقاء السفير الأمريكي بييري في بغداد مع أحد أعضاء السفارة البريطانية، خلصت الأخيرة إلى اعتقاد مفاده، أن الشيوعيين العراقيين "البلهاء" قاموا بالاضطرابات قبل أوانها. أن النظرية النموذجية لبريطانيا ترى انهم لو انتظروا إلى ما بعد بيان الحكومة عن الانتخابات، لتمكن الشيوعيون من القيام باضطرابات أكبر، لأنه عندئذ كان سيتم تجنيد أحزاب المعارضة بشكل تام، لتسدعي متظاهرين ضد الحكومة، والاهم من ذلك كله، عدت السفارة البريطانية أن التظاهرات في المقام الأول معادية للحكومة العراقية وليست معادية للغرب، كما ورد في الوثيقة الأمريكية (21).

في ضوء تلك القنوات التي توصل إليها السفير الأمريكي في بغداد مع قرينه البريطاني، وما قد يحصل من تطورات وتأثيرها على سير عملية الانتخابات المقبلة، فإن السفارة الأمريكية عدت التظاهرات نكسة لهيبة الغرب، ومن المرجح، عاجلاً أم آجلاً، أن يكون لها تأثير رادع على حكومة العراق في ربط نفسها بالبرامج والسياسات الغربية (22).

كان من الطبيعي أن تولي السفارة الأمريكية في بغداد ما تنشره الصحافة العراقية من تصريحات المسؤولين بشأن الانتخابات المباشرة المقبلة. فقد نقلت السفارة في برقيتها المرقمة 731 والمؤرخة في 7 كانون الأول 1952، المرسلة إلى وزير الخارجية الأمريكية دين اشيون (D. Acheson) (1949 1953)، تصريحاً لوزير المالية ووزير الخارجية وكالة علي محمود الشيخ علي في 5 كانون الأول، قائلاً: "أن الحكومة العراقية، وعدت باجراء الانتخابات خلال المدة التي حددها القانون، وهي أربعة أشهر من تاريخ حل البرلمان، وعلى أساس انتخابات مباشرة، وثم استكمال الاجراءات وسيصدر قانون بهذا خلال 10 أيام" (23).

والثابت، بحسب ما ذكره عبد الرزاق الحسني في سفره "تاريخ الوزارات العراقية"، "اصدرت الحكومة العراقية المرسوم رقم 6 لسنة 1952 في كانون الأول 1952، وكان من مميزاته توزيع المناطق الانتخابية إلى شعب عديدة، تسهيلاً للناخبين في الوصول إلى صناديق الانتخاب، وعدم قصر انتخاب اعضاء الهيئات التفتيشية على المحلات، وقبول طريقة انتخاب النائب بالاكثرية التي يحوز عليها من آراء الناخبين بنسبة معينة... الخ. ومما يذكر لم يرد في المرسوم ما يشير إلى أن الطعن في النيابة بعد تصديق المضابط الانتخابية يُعد جرماً يسلترزم العقاب، وهو المبدأ الذي أقرته الوزارة السعيدية الحادية عشرة عام 1952" (24)، وكانت من أهم أسباب انتفاضة تشرين الثاني 1952.

أولت السفارة الأمريكية في بغداد شخصية رئيس الوزراء العراقي نور الدين محمود اهتماماً خاصاً، ففي سيرته الذاتية التي ارسلتها السفارة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 8 كانون الأول 1952، اشارت إلى أن "نور الدين محمود، عراقي من أصل كردي، ولد في السليمانية عام 1899، ضابط في الجيش العراقي منذ عام 1921، تولى منصبه بعد صالح صائب رئيساً للاركان العامة للقوات المسلحة العراقية" (25)، وعليه وجد السفير الأمريكي بييري ضرورة الالتقاء بالرجل الأول في الحكومة العراقية للتعرف على توجهاته بشأن الانتخابات المباشرة المقبلة، وأمور غيرها، فتم لقاء خاص بينهما يوم 13 كانون الأول 1952 بناء على طلبه تداولاً اثناءه موضوعات عدة، منها، الانتخابات المباشرة المزمع اجراؤها، فقد أكد محمود انه "سينفذ خطط الانتخابات، ومعاينة محرضي الانتفاضة الأخيرة في محاكم عسكرية"، وأشار إلى أنه تطرق في هذا اليوم في لقائه مع السفير البريطاني ببغداد إلى الموضوع نفسه، وأوضح أن "الحكومة لم تقرر ما إذا سيسمح للأحزاب السياسية الاشتراك بالانتخابات" (26). وشدد رئيس الوزراء العراقي للسفير الأمريكي بييري على "عدائه الشديد للشيوعية"، وبالتأكيد كان ذلك كله مصدر ارتياح للسفير بييري الذي اعلم وزير الخارجية الأمريكية بتفاصيل اللقاء في برقيته المرقمة 761 في 13 كانون الأول 1952 (26).

كشفت لنا إحدى الوثائق الأمريكية السرية غير المنشورة أن صالح جبر رئيس حزب الأمة قد زار السفارة الأمريكية في بغداد، والتقى بالسفير بييري في 12 كانون الأول 1952، وبحسب برقية السفارة المرقمة 762 والمؤرخة في 13 كانون الأول 1952 إلى وزير الخارجية الأمريكية، فقد تطرق صالح جبر إلى موضوعات مختلفة، منها، الانتخابات المباشرة

المقبلة، وشدد جبر على أنه كان من المستحيل إجراء انتخابات تحت حكم حكومة العمري السابقة لان حكومته كانت متحيزة وقانون الانتخاب غير منصف، أما بشأن الانتخابات المقبلة فقد أعلم السفير "أنه لم يطلع على نسخة من قانون الانتخاب الجديد، ولكنه رأى لو اتخذت الترتيبات اللازمة لانتخابات مباشرة على نطاق الدولة فإن حزبي سيشارك، واعتقد بأن أحزاباً أخرى ستشارك أيضاً"، على وفق قناعته، وأشار إلى "أنه لم تكن لديه فكرة عما إذا سمح رئيس الوزراء نور الدين محمود قبل الانتخابات باحياء أحزاب سياسية منحلة. وأمل أن تكون كما كانت جزءاً مكملاً للحياة السياسية في العراق، وجزءاً أساسياً لإدارة مناسبة للانتخابات مباشرة" (28).

كرّر صالح جبر للسفير الأمريكي في اللقاء نفسه، أن من حق الأحزاب السياسية مقاطعة الانتخابات، ومنعها من أن تجري لو امتنعت الحكومة عن إعطاء الحق الطبيعي للشعب. وعندما سُئل عما يعنيه بكلامه، قال أنه قصد إبقاء المقترعين عند صناديق الاقتراع، بضمنها مظاهرات عند الضرورة، وتوقع فوز الأغلبية لحزبه في الانتخابات الوشيكة، وعجز ثلاثة أحزاب متطرفة { لم يسمها } عن انتخاب أكثر من نواب قليل، ليس أكثر من 10 في المجموع، ورغب في تمثيل مرغوب فيه في مجلس النواب للمتطرفين، لكن ليس لمجموعات شيوعية. وأكد في حال حصوله على الأغلبية، سيختار رجالاً كفؤين في حكومته، شريطة أن يسهموا في برنامجه، وسيشغل مؤيدو حزبه المناصب الرئيسية (29).

وعندما سُئل صالح جبر عن استطاعته التعاون، سواء في الأغلبية أم الأقلية، مع نوري السعيد وحزبه (الاتحاد الدستوري)، أعلن "أنه سيعاون لو كانت الثقة واضحة وقائمة على أسس بشكل راسخ، وإن لا يتعرض للخيانة، ولمّح إلى شكه بإمكان تأسيس علاقة كهذه"، وختم السفير بيري برقيته، بالتشديد على أن صالح جبر "عرض تعاونه" مع السفارة الأمريكية (30).

وفي الإطار نفسه، أولى الأمريكان الموقف الرسمي والأعلامي البريطاني من الانتخابات المباشرة المقبلة لمجلس النواب العراقي. فقد تابعت السفارة الأمريكية في لندن مانشرته الصحف البريطانية من مقالات وتعليقات بشكل موضوعي وباهتمام، وأعلمت بها وزارة الخارجية الأمريكية في برقيتها المرقمة 2821 والمؤرخة في 15 كانون الأول 1952 بأن هناك وعياً عاماً في بريطانيا بأن مطلب انتخابات مباشرة في العراق ليس الا سبب ظاهري لانتفاضة 23 تشرين الثاني 1952 (31). كتبت صحيفة "مانشستر غارديان" (Manchester Curdian) (الليبرالية) افتتاحية في عددها الصادر في 25 تشرين الثاني "أنه في حال سيطر رئيس الوزراء نور الدين محمود على الساخطين الاجتماعيين والقوميين فسيكون امامه سيبلان مفتوحان، إذ يمكن أن يعمل لحكومة انتقالية، وهذا يعني احتمال عودة نوري السعيد وبرنامجه الاصلاحى غير المناسب إلى حد ما، أو يمكنه أن يترسم خطاً محمداً نجيب، ويظهر الادارة ويكبر القوة الاقتصادية والسياسية لاصحاب الارض قبل إجراء الانتخابات المقبلة" (32). وفي مقالة صحفية لجريدة "ديلي وركر" (Daily Worker)، شددت على أن "الانتخاب العام واجب وحق في العراق". وكانت أحزاب المعارضة الشعبية تطالب بأن تجري على أساس انتخابات مباشرة وإلا ستقاطعها، وتحت القانون الموجود، ينتخب المقترعون المؤهلون "منتخبين ثانويين"، وليس المقترعون، الذين ينتخبون أعضاء المجلس النيابي. وهذا يعني أن الانتخابات العراقية ثابتة، وكما قال مراسل "الأوقات البغدادية"، "أنه في هذه المرحلة تتأثر نتيجة الانتخابات بإدارة الحكومة" (33). وشددت المقالة، على أنه في الحملة من أجل الانتخابات، وقف العراقيون إلى جانب انتخابات مباشرة، بتأميم صناعة النفط، إلغاء المعاهدة الانكلو العراقية، وسحب القوات المسلحة البريطانية، فضلاً عن انتخاب أعضاء مجلس الأعيان بدلاً من تعيينهم. وتطرقت المقالة إلى أن النضال الشعبي وصل على حد المطالبة بالديمقراطية والوطنية، وهذا أقصى حد في تظاهرة شعبية كبيرة، ضد الهيمنة الامبريالية الأمريكية والبريطانية وقانون الانتخاب المزيف، ودعت الصحيفة إلى وجوب أن يُعامل وعدهم بإجراء انتخابات تحت قانون جديد (34).

ومن المفيد أن نشير هنا، إلى أنه يبدو واضحاً من مضامين بعض الوثائق الدبلوماسية الأمريكية السرية المتوفرة بين ايدينا، أن القنصلية الأمريكية في البصرة راقبت التطورات الداخلية في المدينة عن كثب، ولا سيما الاحداث التي شهدتها في تشرين الثاني 1952، وأعلمت بها وزارة الخارجية الأمريكية في برقيتها المرقمة 25 والمؤرخة في 15 كانون الأول 1952، فقد أكدت القنصلية أن اندلاع مظاهرات طلابية في البصرة عقب الانتفاضة في بغداد، تزامن معها أن طالبت الصحف البصرية المعارضة لحكومة العمري بانتخابات مباشرة في العراق (35).

واكبت السفارة الأمريكية ببغداد، ماكانت تنشره الصحافة العراقية بشأن عودة الحياة الحزبية الطبيعية في العراق، وقد لخصت السفارة في برقيتها المرقمة 405 والمؤرخة في 16 كانون الأول 1952 ما نشرته صحيفة "الشعب" (المستقلة) في 9 كانون الأول، وارسلتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية. إذ المحت الصحيفة إلى أن تنتهج الحكومة العراقية سياسة الاسترضاء تجاه الأحزاب السياسية العراقية من أجل استئناف حياة حزبية طبيعية في العراق (36).

من جانبها علقت السفارة على مقالة الصحيفة على النحو الآتي: "لم تكن صحف بغداد مصممة إلى الحد الذي يمكنها أن تمضي اليه بأمان في تقديم اقتراحات إلى الحكومة الجديدة فيما يتعلق بتخفيف الحظر على أحزاب سياسية والسماح لها باستئناف نشاطاتها". بيد أن صحفاً مختلفة أولت اهتماماً بتقارير من مصادر موثوق بها عن احتمال استئناف حياة حزبية قبل الانتخابات المقبلة، ومن ثم تظهر مقالة صحيفة "الشعب"، الافتتاحية، لو تُقرأ في هذا السياق، لتكون معدة في المقام الأول لتجادل استئناف حياة حزبية في العراق" (37).

حسبما تروي البرقية الصادرة من السفارة الأمريكية ببغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والمرقمة 814 والمؤرخة في 26 كانون الأول 1952، بأن وزارة الداخلية العراقية اصدرت بياناً رسمياً حددت بموجبه إجراء الانتخابات بتاريخ 17 كانون الثاني 1953 بدلاً من 22 كانون الثاني، وفي البرقية نفسها، وردت معلومات صحفية للسفارة فهم منها أن وزير الاقتصاد نديم الباجه جي {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} ووزير المواصلات علي جودت ووزير العدل عبد الرسول الخالصي {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} كانوا يخططون للدخول في حملة انتخابية للترشيح في الانتخابات المقبلة، في حين لم يرشح أعضاء الوزارة (38).

من هنا وجد السفير الأمريكي بيرري في الدعوة التي وجهها له الوصي عبد الاله، قبيل الانتخابات المباشرة بسبعة عشر يوماً، المناسبة للخلاقة في تكوين انطباع عن اراء وسياسة الوصي وتصورات عن الانتخابات المباشرة المقبلة. أن هذا اللقاء تم بالفعل في اليوم نفسه من توجيه الوصي الدعوة للسفير الأمريكي، وكان مهماً ليس للسفير فقط، وانما للوصي ايضا، الذي كان سعيه لمعرفة قراءه واشنطن وموقفها لواقع الحياة السياسية العراقية.

ارسل السفارة الأمريكية ببغداد بيرري إلى وزير الخارجية الأمريكية البرقية المرقمة 828 في 30 كانون الأول 1952، أوجز فيها ما تم بحثه عن لقائه بالوصي عبد الاله في 30 كانون الأول 1952، وذكر أن الوصي تطرق إلى التطورات الداخلية في العراق، والانتخابات المقبلة، قائلاً "انه يجد من المضحك أن يأتي إليه الان، أعضاء الأحزاب التي أصرت بقوة على انتخابات مباشرة (لم يتم تسميتهم في البرقية) ويطلبون دعمه لضمان فوزهم في الانتخابات في 17 كانون الثاني". وشدد الوصي على أنه "اخبر رئيس الوزراء نور الدين محمود بعدم ممارسة أي ضغط لمصلحة أي مرشح"، بيد أنه في اللقاء نفسه، اعترف الوصي بأنه "بعث برسالة تعريفية بالمرشحين الجيدين والسيئين حسب قناعاته وطلب من موظفي الحكومة مساعدة المرشحين الجيدين والإحجام عن مساعدة المرشحين السيئين"، {وفي هذا دليل بات على تناقض كلام الوصي مع السفير الأمريكي، وهو مثار السخرية لواقع توجهات الرجل الأول في الدولة العراقية}. على أية حال، استمر الوصي بالحديث بحسب الوثيقة الأمريكية قائلاً: "انه تأثر بوجهة نظر عدد من الشيوخ الذين زاروه مؤخراً، والذين اشاروا إلى أن قرار الانتخاب المباشر، جاء توافقاً مع مصلحتهم، لان الطريق اصبح مفتوحاً لهم، كي يصبحوا نواباً عبر التصويت المباشر من ابناء رجال عشائره، الا انهم اعتقدوا بأن البلاد ستعاني على المدى البعيد، لأن مجلس النواب سيصبح بذلك قليلاً وغير مثقف"، وعلى هذا الأساس طلبوا من الوصي توجيهاته. وقد وعدهم - والكلام للوصي تحت هذه الظروف بأن "يبحث برسائل قبل الانتخابات تبين نسبة سكان المدن ورجال العشائر الذين يتوجب انتخابهم من مناطق قبيلية"، وتوقع الوصي "ان تمر الانتخابات بهدوء، مع توقع احتمال حدوث اضطرابات في منطقة واحدة أو اثنتين"، (لم يرد اسميهما في نص الوثيقة الأمريكية) (39).

جرى لقاء آخر بين القنصل الأمريكي في البصرة ومتصرف لواء (محافظة) البصرة جمال عمر نظمي (1914-1967) في 8 كانون الثاني 1953، فقد زار الأخير القنصلية "شخصياً"، كما ورد في نص الوثيقة الأمريكية السرية والمؤرخة في 8 كانون الثاني 1953، وتشاور مع القنصل بأمور عدة، جاءت بالمقدمة منها، الانتخابات المباشرة المقبلة، وترشيحه لعضوية مجلس النواب العراقي (40). وكانت القنصلية تزود سفارتها ببغداد بتفاصيل هذه اللقاءات وبكل ما يتعلق بالانتخابات المباشرة في تقاريرها الدورية والخاصة. مع الاخذ بالحسبان هنا، أن استشارة القنصل الأمريكي للأصدقاء لا يمكن أن تأتي على وفق اجتهاده الخاص به، انما تأتي في ضوء السياسة الأمريكية السرية التي تعاملت بها مع القوى السياسية وحكومات منطقة الشرق الاوسط.

ومن ثانيا الوثيقة المذكورة آنفاً، اعلم جمال عمر نظمي القنصلية " أدرج اسمه ككاتب مرشح عن منطقة رانيا في لواء اربيل" (41). التي لا يتوافر فيها مرشح معارض، فإن فوزه بالتزكية عن المنطقة أمر طبيعي. وأكد نظمي للقنصل " أن منطقة أخرى تشابه منطقة رانيا تقع ضمن حدود لواء بغداد" (42).

لاحظ القنصل الأمريكي قدراً واضحاً من الارتياح على المتصرف نظمي الذي تحدث معه، كما يبدو، بصراحة مطلقة، ليسجل القنصل لنا انطباعه الخاص عن نظمي وعلى النحو الآتي: " أنه كان مسروراً بهذا الترشيح، وبذل جهداً لسنوات عدة ليناله، وقد عانى كما اخبره نظمي من حرارة البصرة والمسؤوليات الملقة على عاتقه، وانه يفضل العيش في بغداد" (43).

ويبدو واضحاً من نص الوثيقة الأمريكية أن نظمي ارتبط بعلاقة جيدة مع الأمريكان، فقد جاء فيها ما نصه فيما يتعلق "منحة القائد" فانه أي نظمي توقع الافادة منها في مطلع عام 1953، وانه يرغب بزيارة واشنطن، لكنه رغب بتأجيلها إلى شهر حزيران من العام نفسه، وينوي زيارة السفارة في بغداد، لمناقشة الموضوع بعد انتهاء اعماله في البصرة، نحو نهاية شهر كانون الثاني" (44).

وكما اقترب موعد الانتخابات المباشرة كانت متابعة السفارة الأمريكية ببغداد لها تتزايد. وقد كرس السفير بيرري من تقاريره التي تعود إلى تلك المرحلة لهذا الموضوع، تحديداً، أهمية خاصة، والتي وردت فيها معلومات مهمة من شأنها لقاء الضوء على مراقبة السفارة الأمريكية لاجتماعات القوى السياسية العراقية ومواقفها، انذاك، وعليه لم تكن السفارة الأمريكية بعيدة عن اجتماع لحزب الأمة الذي ترأسه صالح جبر في مساء يوم 8 كانون الثاني 1953، للتداول في امور الانتخابات. فقد ورد في برقية السفير بيرري المرقمة 861 والمؤرخة في 9 كانون الثاني 1953 إلى وزارة خارجية بلاده، أن صالح جبر وأعضاء من حزب الأمة، قد اتخذوا قراراً، في اجتماع ليلة 8 كانون الثاني، بالانسحاب من الانتخابات

المقبلة، واتهم رجال صالح جبر الحكومة بتدخلها ضد مرشحين موالين لحزب الأمة في السليمانية واربيل والعمارة والناصرية وسوق الشيوخ وكربلاء وكركوك والبصرة، وبحسب المعلومات التي وردت إلى أروقة السفارة الأمريكية، أن قادة حزب الأمة، اتفقوا في الاجتماع نفسه، على أن رجال الحزب لن يحرضوا على العنف، بل الاعتماد على تأثير معنوي بالانسحاب، وقد وجدت السفارة هذه الدعوة، تتباين مع دعوتهم السابقة إلى الشعب "بمقاطعة الانتخابات"، قبل انتفاضة 23 تشرين الثاني 1952، وقد ادعى صالح جبر في هذا الموضوع تحديداً "بانها يُساء تفسيرها". والجدير بالإشارة هنا، أن السفارة الأمريكية علمت وزارة الخارجية الأمريكية، بتوافر تقارير لديها مفادها تقسيم حكومي لمناطق معينة لوحدات سياسية لمصلحة جماعات معينة، فضلاً عن النية للتلاعب بصناديق الاقتراع ولجان التفتيش، وسوف تمارس ضغوطاً على مرشحين في هذه المناطق، وقد أكدت السفارة هذا الأمر بما نصه: "يظهر أن لها أساساً من الصحة" (45). وعلى الرغم من ذلك، فإن رجال نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) وغيرهم من المستقلين، سوغوا انسحاب صالح جبر بسبب خوفه من الهزيمة وفقدان الانضباط داخل حزبه، مع ذلك رأت السفارة أن الاختبار الحقيقي لانضباط مرشحي صالح جبر إذا كانوا ينسحبون فعلياً يوم 11 كانون الثاني 1953 الموعد النهائي للترشيح، وتوقعت السفارة أن بعض أعضاء حزب الأمة سيحظون بفرصة جيدة للفوز بالانتخاب مع أو من دون دعم صالح جبر لهم (46).

تتوافر في الوثيقة نفسها، حقائق كثيرة عن مدى اهتمام السفارة الأمريكية بمواقف القوى السياسية العراقية من الانتخابات المباشرة. فقد علمت السفارة، وزارة الخارجية الأمريكية، أن قادة حزب الاستقلال، فائق السامرائي (1908 1979) ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل (1910 1990) لم يرشحوا أنفسهم للانتخابات، عدا اسماعيل الغانم القيادي السابق في حزب الاستقلال. وتوقعت السفارة أن يحظى بفرصة انتخاب {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}. أما أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي فلم يرشحوا أنفسهم لخوض الانتخابات المباشرة لعضوية مجلس النواب العراقي (47).

توقعت السفارة أن يفوز أعضاء حزب الجبهة الشعبية بـ "فرصة طيبة" في حال عدم انسحابهم من الانتخابات، وسيحصلون على "5 مقاعد" {حصلوا على 11 مقعداً}، بيد أن المعلومات التي وصلت إلى السفارة أن طه الهاشمي (1890 1958) لم يرشح نفسه، أما الذين رشحوا أنفسهم، من القياديين البارزين في الحزب و "ذوي ميول شيوعية" حسب اعتقاد السفارة عبد الرزاق الشبلي {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}، والآخر عبد الرزاق طاهر (48).

في الوقت نفسه، لاحظت السفارة أن أعضاء حزب الاتحاد الدستوري والمستقلين (تسميهم السفارة رجال نوري السعيد كما يحلو لها)، هم المرشحون الوحيدون في المنافسة. ومن ذلك كله، استنتجت السفارة، عدم حصول تغيير في الخارطة السياسية لأعضاء مجلس النواب العراقي، بسبب انسحاب قادة أحزاب سياسية كبيرة من حلبة المنافسة للفوز بعضوية مجلس النواب، فضلاً عن القضايا المتعلقة أمام المحاكم العسكرية وغير مكتملة"، ولم تسمح الحكومة العراقية بإعادة الحياة الحزبية وتشكيل الأحزاب. وعليه فإن الأوضاع في العراق ما بين 9 كانون الثاني إلى يوم الانتخاب 17 كانون الثاني، أصبح الجيش مسؤولاً عن الحفاظ على النظام، وتوقعت السفارة، "انتخاب نوري بلاط مع أحزاب المعارضة" (49).

حظيت الصحافة العراقية وتعليقاتها عن الانتخابات المباشرة المقبلة، باهتمام خاص من لدن السفارة الأمريكية ببغداد. ففي مذكرتها المرقمة 468 والمؤرخة في 12 كانون الثاني 1953 إلى وزارة خارجية بلادها، تحدثت عن الموضوع تحديداً على النحو الآتي: "كلما اقترب يوم الانتخابات، بدأت صحف بغداد بممارسة جراءة في مناقشة الانتخابات، تزامن ذلك مع اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الإجراءات لضمان حرية التصويت دون تدخل. لقد كان ميل بعض صحف بغداد، بانتقاد محدود للحكومة العراقية يمكن ملاحظته على مدار الأسابيع الأخيرة مع الأخذ بالحسبان أن الصحف والمجلات الحزبية توقفت عن الصدور بأمر من الحكومة العراقية" (50).

في المذكرة نفسها، أرسلت السفارة معلومات مقتضبة عما نشرته صحف بغداد عن الانتخابات. مثلاً: نشرت صحيفة "الأوقات البغدادية" مقالاً افتتاحياً في 17 كانون الأول 1952، "امتدحت فيه الحكومة العراقية لاستعدادها لتعديل قانون الانتخابات"، واهم ما جاء في المقال "أن الرأي العام العراقي يترقب ويولي الانتخابات المقبلة أهمية خاصة"، وفي رأي السفارة أن الصحيفة نفسها، وفي عددها الصادر في اليوم التالي "ذهبت إلى حد أبعد من ذلك، وطلبت من الحكومة العراقية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على أساس أن معظمهم لم تكن لديهم أية صلة بانتفاضة تشرين الثاني 1952". حسب ادعاء الصحيفة (51). أما صحيفة "الدفاع"، فقد نشرت مقالاً لصادق البصام (1897 1960) في 21 كانون الأول 1952 دعا فيه الحكومة العراقية والأحزاب السياسية إلى نسيان الأخطاء الماضية، وإلى العمل من أجل استرداد الفرص الضائعة، وأوضح البصام، أن حكومة نور الدين محمود وسعيها في تنفيذ برنامجها، لن تنه، من دون شك، الكره السابق، وسوء التفاهم بين الحكومة السابقة، من جهة، والشعب والأحزاب السياسية المعارضة من جهة أخرى (52).

وفي رأي السفارة الأمريكية في دعوة صحيفة "الأخبار" في عددها الصادر يوم 22 كانون الأول 1952، لإطلاق سراح شخصيات حزبية وصحفية وجدت فيها "أكثر تحديداً على نحو طفيف" في مناقشة الانتخابات المقبلة، فقد أكدت الصحيفة، أن إطلاق سراح حزبيين وصحفيين من السجون، من قبل الحكومة العراقية، أثبتت الأخيرة فيه رغبتها حقاً في إجراء الانتخابات المقبلة بحرية، وهي دعوة للأحزاب للمشاركة فيها، الأمر الذي سيفضي إلى مجلس نواب طالما احتاجه الشعب العراقي (53).

لقد جاء الانتقاد الواضح الأول للحكومة العراقية، بحسب السفارة الأمريكية، من صحيفة "الاقوات البغدادية" في عددها الصادر يوم 24 كانون الأول 1952، عندما دعت الحكومة العراقية إلى إلغاء الرقابة على الصحف، ولاسيما بعد أن تم إطلاق سراح معظم المعتقلين، واقترب يوم الانتخابات، وجادلت الصحيفة أنه "لو كان السبب لرقابة الصحف الاحداث التي جرت في حكومة العمري وأدت إلى استقالته، فإنه لا توجد هناك فائدة أخرى في استمرارها ما لم تعني الرقابة منع الصحف من انتقاد افعال اقسام حكومية معنية، وبشجاعة، وقد ذهبت الصحيفة نفسها، في اليوم التالي، إلى أقصى حد لتؤكد أنه على الرغم من أن رئيس الوزراء وعد بتنفيذ انتخابات عامة وحرّة الا أنه لم يفعل شيئاً ايجابياً في ذلك الاتجاه، كما دعت الصحيفة إلى إلغاء الاحكام العرفية والمحاكم العسكرية ورفع الرقابة على الصحف" (54). من جانبيها، رحبت صحيفة "صوت الجبل" في عددها الصادر يوم 30 كانون الأول 1952 بقانون الانتخاب الجديد، على أساس أنه مرحلة جديدة في حياة البلاد السياسية، ورأت الصحيفة أن القانون يضع نهاية للتدخل أو النفوذ الذي ساد في المرحلة السابقة، واضافت أن انتخابات بهذه الأهمية الكبيرة يمكن أن تُدار فقط في جو حر تماماً، ويُمكن للمقترعين الادلاء باصواتهم والتمتع بحقوقهم كاملة التي منحها لهم الدستور، ودعت الحكومة العراقية إلى الانتباه إلى هذه "النقطة الاستثنائية" (55). وفي الاطار نفسه، تنبأت صحيفة "الشعب" في عددها الصادر يوم 3 كانون الثاني 1953، وبحسب الوثيقة الأمريكية، بأن "المتأنيقين والافندية وحتى أصحاب السيادة، لن يستسلموا في الانتخابات"، واملت في أن "يحل شباب جدد محل الصور القديمة التي كانت على الدوام اعضاء المجالس السابقين" (56).

وفي الأحوال كافة، كانت الدلائل التي توافرة لدى السفير الأمريكي بييري، قبل خمسة أيام من الانتخابات، أن يرسم مشاهد الخارطة السياسية في العراق، وما ستؤول إليه الاحداث المقبلة من صراع على السلطة بعد إجراء الانتخابات. فقد شدد في برقيته المرقمة 875 في 13 كانون الثاني 1953 إلى وزير الخارجية الأمريكية على ما نصه: "يستمر الميل أو الاتجاه، بوضوح نحو احتمالية مجلس نواب عراقي يسيطر عليه نوري السعيد والبلاط، مع ارجحية تمثيل لمجموعة معارضة من حزب الجبهة الشعبية فقط" (57).

وحقيقة الأمر، لم تأت رؤية السفير بييري من فراغ، ولاسيما وأنه ذكر في برقيته المذكورة آنفاً، أن انسحاب مرشحي حزب الأمة البالغ عددهم 105 من أصل 115 مرشحاً، بسبب "التدخل العلني في الانتخابات وفقدان الحياد من جانب الحكومة حسب ادعاء صالح جبر"، مع الأخذ بالحسبان أن المنسحبين غير معارضين أو معارضين للانتخابات المباشرة، والمهم أن صالح جبر بحسب الوثيقة الأمريكية دعا اتباعه من الحزب للابتعاد عن صناديق الاقتراع في يوم الانتخاب لأجل انهاء أو إبعاد احتمال حدوث صدامات مع الحكومة العراقية (58).

رصدت السفارة في اليوم نفسه، أن "شهادات المرشحين الذين وافقت عليهم الحكومة والمنتخبين نتيجة للانسحابات تدفقت إلى بغداد، والثابت تم منح شهادات لـ 43 نائباً بضمنهم 32 نائباً من رجال نوري السعيد، و3 وزراء في الحكومة الحالية (عبد الرسول الخالصي، وعبد المجيد القصاب وعلي جودت)، ونائب واحد من اتباع صالح جبر، كما أعيد انتخاب ضياء جعفر وزير المالية السابق وجميل عبد الوهاب وزير العدل السابق في حكومة نوري السعيد" (59).

من المهم أن نشير إلى أن التقارير التي تواردت إلى السفارة حتى يوم 13 كانون الثاني 1953، اكدت أن صالح جبر وافق على استمرار بعض اعضاء حزبه بالترشيح، بيد أن مصدراً في حزب الأمة (لم يذكر اسمه في نص الوثيقة)، ابلغ السفارة، بأن معظم مرشحي حزب الأمة الذين لم ينسحبوا، سيجدون أن من الصعب العودة إلى الحزب لاحقاً، وأكد المصدر نفسه أن اسماعيل الغانم العضو المشارك الوحيد من حزب الاستقلال السابق، لن يعود للعمل في الحزب (60).

وبحسب الوثيقة الأمريكية، علمت السفارة الأمريكية من مصادرها الخاصة، عن انسحاب وزير المعارف قاسم خليل (1912 1970)، من منطقة الانتخاب في الديوانية، وبذلك يجعل انتخاب محمد فاضل الجمالي (1903 1997) "مرجحا" {فاز بالانتخابات عن لواء الديوانية}، وفي الوقت نفسه، لم تؤكد التقارير التي وصلت إلى السفارة أن الشيخ شنشل "الموالي لحزب صالح جبر، يخطط لاثارة مشكلات في الديوانية": (61).

وفي الاطار نفسه، علمت السفارة أيضاً أن انسحاب المرشح جعفر ابو التمن (1881 1945)، فسح المجال للتنافس في المنطقة العاشرة في لواء بغداد لمرشحين اثنين للفوز بمقعد واحد، هما نديم الباجه جي (1914 1976) {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} ومحمد رضا الشبيبي (1889 1965) {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}، فضلاً عن ذلك، وفي لواء بغداد أيضاً، رأت السفارة أن التنافس المحموم بين وزير الاقتصاد السابق عبد المجيد محمود (1909 1992) "الموالي لنوري السعيد" قد جعله بوضع حرج في انتخابه مقابل "المستقل المناهض للغرب" صادق البصام {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} (62).

بدأت ابعاد موقف الفائزين بالانتخابات المباشرة المقبلة لمجلس النواب العراقي تتضح للسفارة الأمريكية ببغداد، مما وُلد لديها قناعة بأنه على الرغم من الانقسام بين اعضاء نوري السعيد – والبلاط (المستقلين المواليين للبلاط) ستكون الأغلبية في مجلس النواب العراقي، لحزب الاتحاد الدستوري، وفي الوقت نفسه انتقد صالح جبر الحكومة العراقية، "لأنها تحاول إظهار بأن الانتخابات بمظهر المسيطر عليها، وتنتهي بتدخلها من أجل فوز جماعة نوري السعيد البلاط، حاملة السوط، سواء أكانت الانتخابات مباشرة أم غير مباشرة" (63).

كانت السفارة الأمريكية ببغداد، تحاول إقامة اوثق العلاقات مع بعض ساسة العراق، الذين تحولوا بصورة أو بأخرى إلى مصادر أساسية لتزويدها بأدق المعلومات وأهمها. فقد تحدث تقرير مهم آخر بشأن الموضوع تحديداً بعثت به

السفارة الأمريكية في بغداد إلى واشنطن، عن اللقاء الذي جرى بين السفير بيرري وشاكر الوادي (1894 1957) وزير الدفاع الأسبق في 14 كانون الثاني 1953، أي قبيل انتهاء الانتخابات بثلاثة أيام، أكد السفير بيرري في مذكرته المرقمة 479 والمؤرخة في 14 كانون الثاني 1953، أنه أجرى محادثات غير رسمية مع شاكر الوادي الذي "تواردت عليه أخبار من الأوساط السياسية العراقية مفادها أنه رئيس الوزراء العراقي المقبل"، وقد تم اللقاء بحضور فليب إيرلند مستشار السفارة. وقد استهل الوادي الحديث قائلاً: سيحقق انصار نوري السعيد انتصاراً ساحقاً في الانتخابات المقبلة"، مع أنه "نفى أن تتدخل الحكومة بنتائج الانتخابات"، إلا أنه تحدث بثقة بانها اتخذت خطوات عدة تضمن فوز مؤيدي نوري السعيد بالانتخابات. بيد أنه شدد على أن نوري السعيد لن يكون رئيس الوزراء المقبل، وقد اعترف الوادي بأن اشاعات قد تواردت في الأوساط السياسية العراقية بأنه مرشح لتسليم رئاسة الوزارة، وأنه سيكون سعيداً في حال تسلمه المنصب (64). على حد تعبير الوثيقة.

فسر الوادي للسفير بيرري أسباب انسحاب صالح جبر من الانتخابات بانها "خطوة خوف ويأس"، ولم يفهم كيف استطاع صالح جبر أن يحصل على أكثر من 8 أو 9 مقاعد، كما جرت الأمور، حتى مع المقاعد المخصصة في البصرة. ثم تحدث الوادي عن أمور أخرى تتعلق بالتطورات الداخلية والاقتصادية في حكومة نور الدين محمود (65).

بعد ذلك سجل لنا السفير بيرري انطباعه الخاص عن شاكر الوادي على النحو الآتي: "قدمت المحادثة إشارة وإفية إلى أن شاكر الوادي عضو قيادي لما يطلق عليه هو وزملاؤه بالعصاة، وهم مجموعة افراد يحيطون بنوري السعيد ومعتمدين عليه وعلى البلاط لتعظيم أو تبجيل سياسي أو اقتصادي يمسك بإحكام الآلية التي سيعيد بها لمجموعته القوة"، وتبين للسفير بيرري أيضاً "أن الوادي لم يفهم بعد أهمية الاتجاهات السياسية والاقتصادية الأخيرة في الشرق الأوسط، وله افكار بناءة من الممكن أن يبني عليها برنامجاً في حال تولى منصب رئيس الوزراء، مع ذلك هو مقتنع بالحاجة إلى صداقة وتعاون مع الغرب، لذلك، فإن وجوده في أي حكومة جديدة سيواجهنا مرة أخرى بالمعضلة المألوفة الآن لسياسي صديق لنا، بسبب النظرة الغربية، وبسبب حاجته لدعمنا معاً، لكن من دون تبصر كافٍ وقدر لقيادة بلاده بشكل بناء خارج المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تهدد بتدميرها" (66).

نشطت القنصلية الأمريكية في البصرة بصورة ملفتة للنظر، على الرغم من تشعب المهام التي أقيمت على عاتقها. فقد تابعت كل ما يتعلق بالمرشحين من الأحزاب السياسية وانسحابهم في البصرة قبل انتهاء الانتخابات بيومين، فقد شدد القنصل في برقيته المؤرخة في 15 كانون الثاني 1953 إلى وزير الخارجية الأمريكية، أن "قادة حزب الأمة في البصرة، أخبروه بانسحاب مرشحين من الانتخابات لانها ليست حرة، وقد مارست الحكومة تهديدات ضد المقترعين الاميين، ولاسيما خارج مدينة البصرة، ومن جانبهم أعلن انصار الحزب الدستوري أن صالح جبر، عندما علم أن النتائج ستضر بحزبه انسحب من الانتخابات"، فضلاً عن ذلك، اتهم أعضاء في حزب الأمة، الحزب الدستوري بقيامهم بتأييد مرشحين من الجبهة الشعبية، من أجل اظهار الانتخابات بانها "انتخابات حرة"، وقد علق القنصل على ذلك، قائلاً: "أن هذا الاتهام صحيح" كما ورد في نص الوثيقة، فضلاً عن ذلك اتهم حزب الأمة الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات وتهديدات ادت إلى انسحاب عدد من المرشحين في الديوانية، منهم المنافس لمحمد فاضل الجمالي، والمرشح المنافس لجمال عمر نظمي في قضاء رانية في اربيل (67).

وقد ختم القنصل الأمريكي برقيته قائلاً "ان السكرتير السابق لحزب الأمة في البصرة" (لم يرد اسمه في نص الوثيقة)، قد أخبره أن "نوري السعيد سيختار جميل المدفعي (1890 1958) رئيساً للوزراء" للحكومة الجديدة (68). {وهذا ما حصل بالفعل ونعتقد بأن هذا التوقع للقنصل نفسه}.

نجحت حكومة نور الدين محمود في احتواء المطلب الأول للشعب العراقي وقواه السياسية الفاعلة على الساحة العراقية. والثابت أن الانتخابات المباشرة جرت لأول مرة في العراق الملكي وانتهت في 17 كانون الثاني 1953 (69)، بيد انها جرت في ظل استمرار اعلان الاحكام العرفية، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من قادة الأحزاب والمواطنين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية في السجون، فضلاً عن ذلك قاطعت الانتخابات: أحزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والأمة الاشتراكي، مع الأخذ بالحسبان أن الأخير قرر المشاركة في الانتخابات وعندما لم يحصل على دعم الوصي بمساعدته على الفوز في مناطق عدة، انسحب من الانتخابات، وأدى إلى انسحاب بعض أعضائه منه (70)، وكانت نتائج الانتخاب فوز 76 نائباً بالتزكية و59 بالتصويت (71)، بواقع 67 مقعداً لحزب الاتحاد الدستوري و48 مقعداً للمستقلين و11 مقعداً لحزب الجبهة الشعبية و8 مقاعد من المنشقين من حزب الأمة الاشتراكي، ومقعد واحد فاز به النائب اسماعيل الغانم (72). {انشق من حزب الاستقلال قبل الانتخابات}.

شعر رئيس الوزراء العراقي نور الدين محمود بانتهاء مهمته، فقدم استقالته إلى الوصي، وقد سجل لنا المؤرخ جورج لنشوفسكي انطباعه الخاص عن استقالة نور الدين محمود على النحو الآتي: "الظاهر أن مواهبه كانت مقتصرة على الشؤون المتعلقة بالأمن الداخلي" (73)، وقبلت في 29 كانون الثاني 1953، وعهد الوصي إلى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة في اليوم نفسه (74)، وقد تزامن ذلك كله مع تسلم الرئيس الأمريكي الجديد دوايت ايزنهاور (D. Eisenhower 1953) (1961) الحكم في 20 كانون الثاني 1953، لتبدأ مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق.

الخاتمة

بينت المعلومات الواردة في هذه الدراسة بشكل واضح، أن السفارة الأمريكية ببغداد وقنصليتها في البصرة، كانت تراقبان دقائق التطورات الداخلية في العراق، ما بين تشرين الثاني 1952 – 17 كانون الثاني 1953، أولاً بأول. وكتب السفير الأمريكي بيرري وهيأته الدبلوماسية، عنها التقارير المسهبة والبرقيات المستعجلة، عن موقف القوى السياسية العراقية وأقطاب النظام الملكي من الانتخابات المباشرة لمجلس النواب العراقي.

اتضح من الوثائق الأمريكية، مناورات السفارة الأمريكية، ودورها الخفي في التأثير على الواقع السياسي في العراق الملكي.

كشفت الدراسة أن عدداً من الساسة العراقيين في العهد الملكي، كانوا يرنون إلى إقامة أفضل العلاقات الطيبة مع أركان السفارة الأمريكية ببغداد، وطلبوا مساندتهم في تبوء مناصب مهمة في الحكومة العراقية، وعرضوا تعاونهم من أجل مصالحهم الشخصية.

تمثل المدة الممتدة بين تشرين الثاني 1952 والى كانون الثاني 1953، مرحلة مهمة في التحولات الكبيرة التي جرت في العراق، وعلى هذا الأساس اخذت واشنطن تتبع نهجاً جديداً في علاقاتها مع العراق، واستغلال اوضاعه الداخلية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فيه، ويمكن القول أن الفضل في ذلك يعود إلى سفيرها بيرري وقنصليتها في البصرة، فقد استطاعت السفارة الأمريكية ببغداد احتواء الواقع السياسي الجديد في العراق بعد قيام انتفاضة 23 تشرين الثاني 1952، ونتائجها، ولا نجانب الحقيقة أن قلنا أن الدبلوماسية الأمريكية يحق لها أن تفخر بسفيرها بيرري الذي تمثل خدمته في العراق ذروة عمله الدبلوماسي، فقد أدى ما كان عليه أدأؤه على خير وجه خدمة لستراتيجية بلاده في مرحلة تاريخية حاسمة من جميع الأوجه.

هوامش البحث

- (1) للتفصيل عن القانون الأساسي العراقي، يمكن الرجوع الى: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 339 354، حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 1946، بغداد، 1983، ص 52 55.
- (2) للتفصيل عن المجلس التأسيسي العراقي، يمكن الرجوع الى: محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي: دراسة تاريخية سياسية، بغداد، 1976، يتألف قانون انتخاب النواب من 52 مادة. للتفصيل يمكن الرجوع الى: "قانون انتخاب النواب"، مطبعة الحكومة، بغداد، 1924. (ينظر: الملحق).
- (3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، ص 6 7.
- (4) المصدر نفسه، الجزء العاشر، ص 306.
- (5) المصدر نفسه، ص 313 314.
- (6) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين، بيروت، 1959، ص 116، مروان البحيري، السياسة الأمريكية والشرق الاوسط من ترومان إلى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 169.
- (7) حسين طعمة شذر، العلاقات العراقية الأمريكية 1945 1958، بغداد، 2017، ص 228 229.
- (8) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 1953، مطبعة النعمان – النجف الاشرف، 1976، ص 665.
- (9) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 279.
- (10) المصدر نفسه، ص 280 281.
- (11) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 708.
- (12) المصدر نفسه، ص 709 710.
- (13) المصدر نفسه، ص 710.
- (14) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الثامن، ص 330.
- (15) المصدر نفسه، ص 337 338.
- (16) U.S.D.S.C.F., No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.
- (17) Ibid.
- (18) Ibid.
- (19) Ibid.
- (20) Ibid.
- (21) Ibid.
- (22) Ibid.
- (23) Ibid, No. 371, Tel. from American Embassy, Baghdad to Secretary of State, Washington, Dec. 7 , 1952.
- (24) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.
- (25) U.S.D.S.C.F., No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.
- (26) Ibid, No. 761, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
- (27) Ibid.
- (28) Ibid, No. 762, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
- (29) Ibid.
- (30) Ibid.
- (31) Ibid., No. 2821, Despatch from American Embassy, London to the Department of State, Dec. 15 , 1952.
- (32) Ibid.
- (33) Ibid.
- (34) Ibid.
- (35) Ibid., No. 25, Despatch from American Consul to the Department of State, Dec. 15 , 1952.

- (36) Ibid., No. 405, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 16, 1952.
- (37) Ibid.
- (38) Ibid., No. 814, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington, Dec. 26, 1952.
- (39) Ibid., No. 828, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington, Dec. 30, 1952.
- (40) Ibid., No. 828, Letter from American Consul to the American Ambassador, Baghdad January 8, 1953.
- (41) Ibid.
- (42) Ibid.
- (43) Ibid.
- (44) Ibid.
- (45) Ibid., No. 816, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, No. 861, January 9, 1953.
- (46) Ibid.
- (47) Ibid.
- (48) Ibid.
- (49) Ibid., No. 468, Memo. from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 12, 1953.
- (50) Ibid.
- (51) Ibid.
- (52) Ibid.
- (53) Ibid.
- (54) Ibid.
- (55) Ibid.
- (56) Ibid.
- (57) Ibid., No. 875, Tel. from the American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, January 13, 1953.
- (58) Ibid.
- (59) Ibid.
- (60) Ibid.
- (61) Ibid.
- (62) Ibid.
- (63) Ibid.
- (64) Ibid., No. 479, Despatch from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 14, 1953.
- (65) Ibid.
- (66) Ibid.
- (67) Ibid., Tel., from the American Consul to the Secretary of State, January 15, 1953.
- (68) Ibid.

- (69) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.
- (70) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص 724 725.
- (71) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.
- (72) عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري 1949 1954. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، 2013، ص 281.
- (73) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: جعفر الخياط، مؤسسة فرانكلين للنشر، 1965، ص 31.
- (74) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، ص ص 6 7.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق الأمريكية السرية غير المنشورة " وزارة الخارجية الأمريكية"

- U.S. Department of stat, Condental Files.
 No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.
 No. 371, Tel. from American Embassy, Baghdad to Secretary of State, Washington, Dec. 7 , 1952.
 No. 761, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
 No. 762, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
 No. 2821, Despatch from American Embassy, London to the Department of State, Dec. 15 , 1952.
 No. 25, Despatch from American Consul to the Department of State, Dec. 15 , 1952.
 No. 405, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 16 , 1952.
 No. 814, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington, Dec. 26 , 1952.
 No. 828, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington, Dec. 30 , 1952.
 No. 828, Letter from American Consul to the American Ambassdor, Baghdad January 8, 1953.
 No. 816, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, No. 861, January 9 , 1953.
 No. 468, Memo. from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 12 , 1953.
 No. 875, Tel. from the American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, January 13 , 1953.
 No. 479, Despatch from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 14 , 1953.
 Tel., from the American Consul to the Scretary of State, January 15 , 1953.

ثانياً: المطبوعات الحكومية

" قانون انتخاب النواب "، مطبعة الحكومة، بغداد، 1924.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية والمعرّبة:

- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 1953، مطبعة النعمان – النجف الاشرف، 1976.
 حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 1946، بغداد، 1983.
 حسين طعمة شذر، العلاقات العراقية الأمريكية 1945 1958، بغداد، 2017.
 جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: جعفر الخياط، مؤسسة فرانكلين للنشر، 1965.
 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول والثاني والثامن والتاسع والعاشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
 محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي: دراسة تاريخية سياسية، بغداد، 1976.
 مروان البحيري، السياسة الأمريكية والشرق الاوسط من ترومان إلى كينسجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
 والتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين، بيروت، 1959.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري 1949 1954. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية _ ابن رشد، جامعة بغداد، 2013.